2022-09- 27
العدد:3726

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

مجموعة العمل تطالب بضغط دولي على اليونان لوقف انتهاكاتها بحق المهاجرين

- بسبب صد المهاجرين. برلمانيون أوروبيون يتهمون اليونان بالأكاذيب
- دمشق. سفارة فلسطين تتجاهل ضحايا القارب المنكوب من فلسطينيي سوريا
- لبنان. نشطاء من فلسطينيي سوريا يلتقون مسؤولة الحماية في الأونروا

آخر التطورات

طالبت مجموعة العمل بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، المنظمات الحقوقية والإنسانية بالضغط على السلطات اليونانية لوضع حد لانتهاكات خفر السواحل وحرس الحدود ضد طالبي اللجوء الساعين إلى الوصول إلى القارة الأوروبية هرباً من النزاعات والظروف المعيشية القاهرة.

وأشركت مجموعة العمل اللاجئ الفلسطيني "أحمد عباسي" المهجر من مخيم اليرموك في مداخلة ألقاها بجلسة للجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا للحديث حول معاناته في رحلة اللجوء بحثاً عن حياة أفضل من تلك التي يرزح تحتها منذ سنوات.

وقال عباسي، في المداخلة المنعقدة تحت البند الرابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 51: "حاولت العبور إلى اليونان عبر البحر طلباً للجوء الإنساني برفقة عدد من العائلات الفلسطينية والسورية بتاريخ 2-9-2022، وعند دخولنا المياه الإقليمية اليونانية هاجمنا خفر السواحل اليوناني وتعرض لنا بالضرب المبرح، وقاموا بتعطيل القارب وسط البحر ودفعونا للمياه الإقليمية التركية، وبقينا لساعات طويلة في البحر وكنا عرضة للموت في كل لحظة بسبب تعطيل القارب واكتظاظ عدد الركاب ومن بينهم أطفال ونساء".

وأشار عباسي لمحاولاته سابقاً العبور إلى اليونان عن طريق الحدود البرية مع تركيا حيث أوقفه حرس الحدود اليوناني وتعرض هو ومن معه للضرب والشتائم، كما تم مصادرة أموالهم وهواتفهم وجوازات سفرهم، ونزعوا عنهم ملابسهم وأحذيتهم ورموهم في العراء على الحدود مع تركيا.

وطالب اللاجئ الفلسطيني في المداخلة "المنظمات الحقوقية والإنسانية بالضغط لوضع حد لانتهاكات خفر السواحل وحرس الحدود اليوناني ضد طالبي اللجوء والتي أدت لموت وفقدان العشرات من المهاجرين في المياه والبر اليونانيَّيْن ".

وتوجه هيئة الأمم المتحدة ومنذ عام 2016 الدعوة سنوياً، لمركز العودة الفلسطيني بالتعاون مع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية لحضور أعمال مجلس حقوق الإنسان الذي يعقد اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

في ذات السياق اتهم مجموعة من أعضاء كتلة الخضر في البرلمان الأوروبي اليونان بإقامة "جدار من الأكاذيب" لإنكار قيامها بعمليات صد المهاجرين بطرق غير قانونية.

وقال النائب الألماني "إريك ماركوارت" في مؤتمر صحفي قبل اجتماعه مع وزير الهجرة اليوناني "نوتيس ميتاراشي" إن الحكومة المحافظة في أثينا "تحاول بناء واقع مختلف" ورفع "جدار الأكاذيب"، لإنكار قيامها بعمليات الصد بحق المهاجرين، في ظل تسامح "وكالة الحدود الأوروبية" (فرونتكس).

وتنفي اليونان منذ عدة سنوات المزاعم عن قيامها بعمليات صد منهجية وغير قانونية على حدودها، رغم تسجيل شهادات عشرات الضحايا لوسائل الإعلام والجماعات الحقوقية، كما رفضت اليونان في حزيران / يونيو الماضي تقريراً للأمم المتحدة يزعم أن قواتها الحدودية طردت بشكل غير قانوني آلاف طالبي اللجوء خلال العامين الماضيين

من جانبه أصر" تينكي ستراياك" من حزب الخضر الهولندي أن عمليات الصد "تحدث بشكل منهجي"، مضيفاً أن لديهم تقارير عديدة من مصادر موثوقة تؤكد ذلك، وقال إن الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) "تعرف ما يجري" وتتخذ "قراراً متعمداً" بعدم اتخاذ أي إجراءات.

فيما أطلقت المجموعة البرلمانية عريضة على مستوى الاتحاد الأوروبي، دعت فيها المفوضية الأوروبية إلى "تجميد الدعم المالي للدول التي تقوم بعمليات صد للمهاجرين، وجعل أي دعم مستقبلي مشروطاً بالالتزام بحقوق الإنسان."

وفي شأن قريب قالت السفارة الفلسطينية في العاصمة السورية دمشق إنها ومنذ الساعات الأولى للإعلان عن حادثة القارب المنكوب شكلت خلية عمل مشتركة مع سفارة دولة فلسطين لدى لبنان، لمتابعة الوضع الناتج عن غرق المركب قبالة السواحل السورية. وأوضحت السفارة أنها أرسلت مندوبين عنها إلى طرطوس للعمل مع الجهات المختصة من أجل التعرف على الضحايا الفلسطينيين من التابعية اللبنانية والتنسيق مع سفارتها في لبنان على آلية لنقل جثامين الضحايا وكذلك الناجين منهم إلى الأراضي اللبنانية.

وحسب نشطاء فإن السفارة لم تأتي على ذكر اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين كانوا على متن نفس القارب خلال بيانها الذي أطلقته، فيما وصفها آخرون بعدم معرفتها بما يحدث، مطالبين بمتابعة ملف الفلسطينيين الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية بعد نجاتهم من حادثة الغرق.

من زاوية أخرى زار عدد من النشطاء الفلسطينيين السوريين في لبنان اليوم الاثنين 26ـ أيلول، قسم الحماية بوكالة الأونروا وأجروا لقاءاً مع مسؤولة القسم بوكالة الأونروا السيدة "إيمًا" وقدموا مذكرة حول مطالب اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سوريا.

وحسب الناشطين فقد دار الحديث حول أوضاع اللاجئين القانونية والإقامات، والتعليم والصحة، والإغاثة وأهم المشاكل العالقة التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين المهجرين.

من جانبها أشارت مسؤولة القسم أن العمل لازال جارياً على حل العديد من المواضيع العالقة وسيتم الأخذ بعين الاعتبار المشاكل المطروحة سعياً لحلها أو الحد منها، مُرجعة تأخر بعض الخدمات إلى حجم التمويل الذي تتلقاه الأونروا من الدول المانحة.

ويبلغ عدد الفلسطينيين السوريين المقيمين في لبنان 29 ألف لاجئ، يعانون من أوضاع إنسانية مزرية نتيجة التدهور الاقتصادي والمعيشي وغلاء الأسعار وعدم توفر موارد مالية، وانتشار البطالة، ناهيك عن شح المساعدات الإغاثية المقدمة لهم من المؤسسات والجمعيات الخيرية.